الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الأحد 09 أفريل2023

البيداغـوجيا

الشروق اليومي
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

تم تخصيص أرضية رقمية لدراسة الملفات

الترشح مفتوح لترقية الباحثين الدائمين بداية من اليوم

الهام بوثلجي

أعلنت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عن فتح باب الترشح للدورة السادسة والعشرين للجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين من أجل الترقية لرتبتي مدير بحث أو أستاذ بحث قسم "أ" على مستوى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

ووفقا للقرار الصادر عن مديرية الموارد البشرية لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، فإنه بإمكان أساتذة البحث قسم "ب" الذين يثبتون أربع سنوات على الأقل من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، وأساتذة البحث قسم "ب" الذين يثبتون ثلاث سنوات على الأقل من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، تقديم ملفات ترشحهم للترقية إلى رتب أعلى على التوالي، مدير البحث وأستاذ بحث قسم "أ".

وحددت الوزارة الفترة من 09 إلى 23 أفريل الجاري، لإيداع ملفات الترشح عبر الأرضية الرقمية المخصصة لهذا الغرض، فيما ستتم المصادقة عبر المنصة على قبول ملفات الترشح من طرف مديري المؤسسات البحثية في الفترة من 25 أفريل إلى 02 ماي 2023.

أما عملية تقييم ملفات المترشحين فستكون من الخميس 04 إلى السبت 20 ماي 2023، إذ تتم من طرف خبراء اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين، على أن تكون المداولات حول النتائج من طرف خبراء اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين يوم 22 ماي المقبل، ليعلن عن النتائج يوم الأربعاء 24 ماي 2023 .

وتجدر الإشارة، إلى أنه بإمكان كافة المترشحين الاطلاع على شبكة التقييم وشروط الترشح إلى رتبتي مدير البحث وأستاذ بحث قسم "أ" عبر موقع الواب لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما أن إيداع ملفات الترشح يتم حصريا عبر الأرضية الرقمية (PROGRES) باستعمال حساباتهم الإلكترونية المهنية.

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

إيداع الملفات ينطلق اليوم والنتائج في 24 ماي المقبل

افتتاح دورة اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين

• الدورة مخصصة للترقية إلى رتبتي مدير البحث وأستاذ بحث قسم "أ"

• أعلنت مديرية الموارد البشرية على مستوى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، عن افتتاح الدورة السادسة والعشرون للجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين، وأنهت ذات المديرية إلى علم كافة الباحثين الدائمين على مستوى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي، بأنها وضعت رزنامة للعملية تمتد من اليوم إلى غاية 24 ماي المقبل.

ونوهت تعليمات وزارة التعليم العالي، بهذا الخصوص، أنه سيكون بإمكان أساتذة البحث قسم "أ" الذين يثبتون أربع سنوات على الأقل من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، وأساتذة البحث قسم "ب" الذين يثبتون ثلاث سنوات على الأقل من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، تقديم ملفات ترشحهم للترقية إلى رتب أعلى على التوالي، مدير البحث وأستاذ بحث قسم "أ"

ونبهت تعليمة الوزارة إلى علم الباحثين الدائمين الراغبين في الترشح، أن إيداع ملفات الترشح سينطلق اليوم 9 أفريل ويمتد إلى 23 من نفس الشهر عبر الأرضية الرقمية، ويصادق على قبول ملفات الترشح من طرف مديري المؤسسات البحثية من 25 أفريل إلى 2 ماي 2023، تأتي بعدها مرحلة تقييم ملفات المترشحين عبر المنصة الرقمية من قبل خبراء اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين من 4 إلى 20 ماي، ثم المداولات حول النتائج من قبل نفس الخبراء في 22 ماي والإعلان عن نتائج الدورة السادسة والعشرون للجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين في 24 ماي2023.

تجدر الإشارة أن مديرية الموارد البشرية، أبلغت المعنيين بالترشح أنه بإمكانهم الاطلاع على شبكة التقييم وشروط الترشح إلى رتبتي مدير البحث وأستاذ بحث قسم "أ" وكذا الرزنامة الزمنية لتنظيم هذه الدورة، عبر موقع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي عبر رابط خاص، وشددت على أن ملفات الترشح تكون حصريا عبر الأرضية الرقمية "بروغرس" باستعمال حساباتهم الإلكترونية المهنية، تضيف ذات التعليمة.

رشيدة دبوب

الفجر

إيداع ملفات الترشح من 09 إلى 23 أفريل الجاري

وزارة التعليم العالي تفتح الترقية للباحثين الدائمين

■ فتحت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، باب الترشح للدورة السادسة والعشرون للجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين من أجل الترقية لرتبتي مدير بحث أو أستاذ بحث قسم "أ" على مستوى المؤسسات العمومية ذات الطابع العلمي والتكنولوجي.

وجسب ما افادت به مديرية الموارد البشرية لدى وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، في مراسلة لها، فإنه بإمكان أساتذة البحث قسم "ب" الذين يثبتون أربع سنوات على الأقل من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، وأساتذة البحث قسم "ب" الذين يثبتون ثلاث سنوات على الأقل من الخدمة الفعلية بهذه الصفة، تقديم ملفات ترشحهم للترقية إلى رتب أعلى على التوالي، مدير البحث وأستاذ بحث قسم "أ". وحددت الوزارة الفترة من 09 إلى 23 أفريل الجاري، لإيداع ملفات الترشح عبر الأرضية الرقمية المخصصة لهذا الغرض، فيما ستتم المصادقة عبر المنصة على قبول ملفات الترشح من طرف مديري المؤسسات البحثية في الفترة من 25 أفريل إلى 02 ماي 2023.

أما عملية تقييم ملفات المترشحين فستكون من الخميس 04 إلى السبت 20 ماي 2023، إذ تتم من طرف خبراء اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين، على أن تكون المداولات حول النتائج من طرف خبراء اللجنة الوطنية لتقييم الباحثين الدائمين يوم 22 ماي المقبل، ليعلن على النتائج يوم الأربعاء 24 ماي 2023 .

وتجدر الإشارة، إلى أنه بإمكان كافة المترشحين الاطلاع على شبكة التقييم وشروط الترشح إلى رتبتي مدير البحث وأستاذ بحث قسم "أ" عبر موقع الواب لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، كما أن إيداع ملفات الترشح يتم حصريا عبر الأرضية الرقمية (PROGRES) باستعمال حساباتهم الإلكترونية المهنية

■ ح.ن

التكوين

اليومي
الشروق
إخبارية وطنية
رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأيكم خطأ يحتمل الصواب

استحداث ملحقة متخصصة في العلوم الطبية بجامعة بومرداس

سيتم دعم قدرات جامعة "أمحمد بوقرة" ببومرداس مع الدخول الجامعي القادم 2023/ 2024، باستحداث ملحقة جديدة للعلوم الطبية بعد اعتمادها والتوقيع على اتفاقية إطار وإشراف مع كلية الطب بجامعة البليدة 1. وقال رئيس الجامعة، ياحي مصطفى، بأنه تم عقب اجتماع اللجنة المشتركة المشكلة من طرف وزارتي التعليم العالي والبحث العلمي ووزارة الصحة والسكان يوم الخميس الماضي، منح الموافقة والاعتماد لإنشاء وفتح ملحقة للعلوم الطبية بجامعة بومرداس. وأضاف بأن هذه الملحقة، التي ستشرع في التدريس مع بداية الموسم الجامعي المقبل، ستكون تابعة من حيث الإشراف والتأطير والمرافقة لكلية الطب بجامعة البليدة 1، إلى حين توفر كل الشروط لترقيتها إلى كلية للطب بكل مواصفاتها بعد إعادة تقييم الجودة على مدار ثلاث السنوات القادمة. وأكد رئيس الجامعة في هذا الإطار، أن جامعة بومرداس تتوفر على كل أسباب النجاح من بشرية وبيداغوجية التي تؤهلها لفتح هذه الملحقة، تتمثل أهمها في توفيرها منذ سنوات لتدريس في تخصصات ومواد علمية ضرورية للتخصص الجديد، على غرار البيولوجية والرياضيات والكيمياء. وفي هذا الإطار تعمل الجامعة حاليا - يضيف رئيسها - على توفير الشروط البيداغوجية الضرورية لهذا التخصص خاصة منها المخابر العلمية التي ستكون ضرورية بالنسبة للسنوات الثلاث الأولى من التكوين والعمل إلى جانب ذلك بالتنسيق مع السلطات الولائية، لأجل توفير البيئة المناسبة لإجراء الطلبة لتربصاتهم بالمستشفيات الطبية التابعة للولاية.

وسيلتحق بمقاعد هذه الملحقة مع الدخول الجامعي القادم، استنادا إلى نفس المصدر، ما بين 100 و150 طالب كانوا في السابق يدرسون بكليات بولايات أخرى.

■ أ.ص

EL MOUDJAHID

PROJET DE CRÉATION DES ÉCOLES DE NANOTECHNOLOGIE

PARLER LE LANGAGE DES SCIENCES MODERNES

Le projet de création de deux écoles nationales supérieures de nanotechnologie et de la technologie des systèmes autonomes a été exposé, lors de la réunion du gouvernement, tenue mercredi dernier.

L'objectif principal est de «développer et moderniser le pôle technologique de Sidi Abdallah et le hisser au rang de pôle d'excellence en matière de formation supérieure, et ce par la création de ces écoles ayant une vocation de formation de haute qualification à caractère multisectoriel». Pour le Directeur de l'unité de Recherche en Nanosciences et Nanotechnologies (URNN) de l'Université de Sétif-1, et relevant du Centre de Développement des Technologies Avancées (CDTA), la nanoscience et la nanotechnologie sont un domaine émergeant en tant que frontière de la recherche et du développement en sciences naturelles et en ingénierie.

«On parle de la capacité de convertir les connaissances fondamentales en applications d'ingénierie utiles, en observant, mesurant, manipulant, contrôlant les procédés de fabrication à l'échelle nanométrique», explique le Dr Hamza Belhadj, qui précise que l'exploration de nouveaux matériaux, processus et phénomènes à l'échelle nanométrique en développant un nouveau processus de nano-fabrication, et par des techniques de caractérisation in-situ, fournit une «compréhension approfondie» des propriétés pertinentes à l'échelle atomique et moléculaire. Il évoque la multidisciplinarité et fait savoir que «la capacité de comprendre, de manipuler et de contrôler avec précision, la structure et les propriétés des nanomatériaux conduit à une fusion de la science des matériaux et de la nanoscience dans des domaines d'application des nanotechnologies». En fait, la nanotechnologie est, selon lui, multidisciplinaire, concernant la physique, la chimie, la biologie, l'informatique, l'électronique et l'ingénierie, qui doivent tous «s'unir» afin de produire le prochain niveau d'avancement de la nanotechnologie dans les domaines de l'énergie, de l'environnement, de la santé, de la défense et de la fabrication. «Au fur et à mesure que la technologie se développe, de nouvelles approches émergeront», assure le directeur de l'URNN, une unité créée, en mai 2021, par la Direction générale de la recherche scientifique et du développement technologique (DGRSDT), pour renforcer la recherche et le développement dans le domaine des nanosciences et nanotechnologies en Algérie.

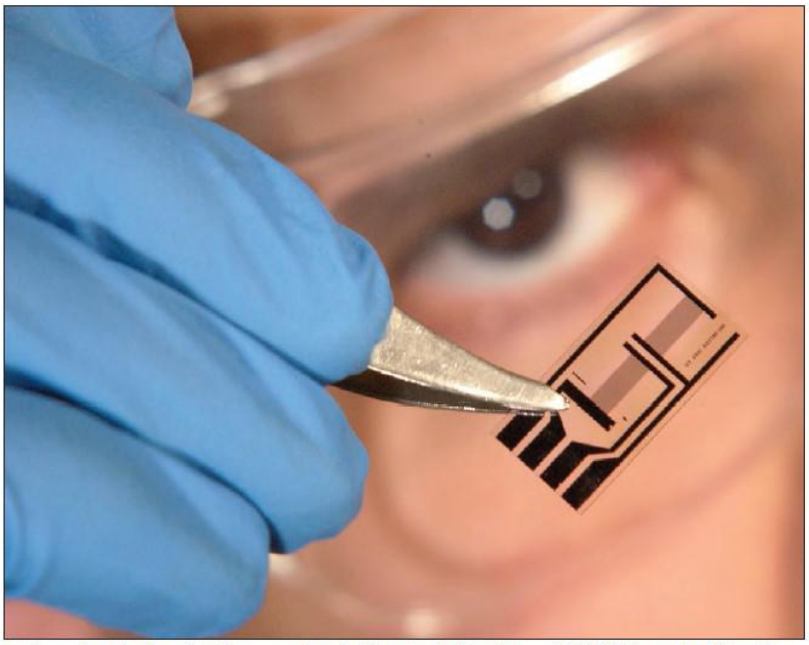

Il souligne que pour renforcer le programme algérien de nanotechnologie, il est nécessaire d'avoir une base «solide» de ressources humaines pour «suivre le rythme» du secteur de la recherche et du développement». Ainsi, diverses initiatives ont été prises récemment par l'URNN pour attirer les jeunes talents pour démarrer leurs projets de recherche dans le domaine interdisciplinaire des nanosciences et des nanotechnologies.

Pour Dr Belhadj, «la création de pôles spécialisés en coordination avec l'URNN constitue un exemple brillant pour hisser la recherche avancée multidisciplinaire en Algérie, qui aura des liens et une coopération durables avec les laboratoires nationaux, l'industrie et la société, afin de créer des recherches et des technologies en Algérie». Concernant les missions de l'URNN, le Dr Belhadj informe qu'elles se divisent en deux axes.

«La recherche scientifique et développement qui comprend l'acquisition et le développement d'un savoir-faire expérimental dans le domaine des nanosciences et nanotechnologies, et la participation à l'établissement d'une tradition de recherche expérimentale en Algérie et soutenir en la matière les départements de recherche et développement au sein de l'industrie nationale».

Également «la mise en place et la maîtrise des techniques de fabrication et caractérisation des matériaux à l'échelle nanométrique»

L'autre mission est de «vulgariser et de diffuser les notions et l'utilité des nanosciences et des nanotechnologies dans l'université algérienne, chez les acteurs socio-économiques et auprès du grand public».

Tahar Kaidi

ÉCOLES SUPÉRIEURES DE NANO, NANOTECHNOLOGIE ET DES SYSTÈMES AUTONOMES

Un atout pour l'Université et l'entreprise

ÉCOLES SUPÉRIEURES DE NANO, NANOTECHNOLOGIE ET DES SYSTÈMES AUTONOMES

Un atout majeur pour l'Université et l'entreprise

LA CRÉATION de deux Ecoles nationales supérieures de la nano, nanotechnologie et de la technologie des systèmes autonomes, comme annoncé lors de la dernière réunion de gouvernement, est saluée par les universitaires, car elles vont permettre le développement des compétences dans les technologies de pointe.

D'après le chercheur universitaire en mécanique, Ahmed Saïmi, ces deux écoles vont permettre aux étudiants de développer des compétences avancées dans des domaines à la pointe de la technologie. «Les avancées en nanotechnologie peuvent conduire à la création de nouveaux matériaux, dispositifs et systèmes qui ont des applications pratiques importantes. De même, la technologie des systèmes autonomes offre des possibilités infinies pour améliorer l'efficacité, la sécurité et la précision des systèmes industriels, des véhicules, de la surveillance, entre autres», indique-t-il, précisant que ces deux filières contribueront également à former une main-d'œuvre hautement qualifiée et compétitive dans ces domaines.

Ces deux écoles sont d'autant plus importantes, poursuit-il, que ces deux filières ne sont proposées que dans les programmes de recherche dans le cycle doctorat. «Il est peu probable que ces filières soient enseignées de manière approfondie dans les programmes de formation pédagogiques actuels. Grâce donc à ces deux écoles, le déficit en matière de formation dans ces deux filières sera comblé. Cela dit, l'encadrement de ces écoles nécessite des connaissances et des compétences avancées. Seuls les chercheurs scientifiques algériens ayant publié dans les revues scientifiques internationales dans ces deux domaines pourront assurer la formation dans ces deux écoles», souligne-t-il, signalant comme exemple le travail de recherche publié à l'étranger par l'équipe du Laboratoire d'ingénierie des systèmes mécanique et matériaux. Avant de recourir à des compétences étrangères pour la gestion de ces deux écoles, estime-t-il, il sera plus judicieux d'identifier, au niveau national, les chercheurs et enseignants locaux algériens qui ont des compétences dans ces deux filières.

Pour ce qui est de l'impact de ces dernières sur l'économie nationale, il assure qu'il sera très important, notamment dans l'industrie. «A travers ces deux filières, notre pays pourra renforcer son expertise et sa capacité à innover dans des secteurs-clés tels que l'électronique, la médecine, l'énergie, l'industrie automobile, la défense, l'agriculture et améliorer les processus de production et la conception de systèmes plus efficaces, plus sûrs et plus durables.

Les avancées dans ces domaines peuvent également conduire à la création de nouvelles entreprises, de nouveaux postes d'emploi et encourager les investissements étrangers dans le secteur technologique en Algérie», rapporte-t-il soutenant que ces deux projets renforceront la réputation du pays en tant que centre d'excellence dans ces domaines-clés et stimuler ainsi la croissance économique à long terme.

Le directeur de l'incubateur de l'Ecole nationale supérieure d'hydraulique, Samir Yahiaoui, assure que ces deux filières pourront jouer un rôle majeur dans la gestion et la mobilisation de la ressource en eau, dans l'amélioration de la qualité notamment. «La nanotechnologie peut être utilisée pour créer des membranes de filtration d'eau plus efficaces, capables de filtrer les contaminants tels que les virus, les bactéries et les métaux lourds. Les systèmes autonomes peuvent être utilisés pour surveiller et contrôler la qualité de l'eau en temps réel, permettant une réaction rapide en cas de problèmes», explique-t-il.

UNE VALEUR AJOUTÉE POUR LES SECTEURS STRATÉGIQUES

Ces technologies réduiront également, fait-il savoir, les coûts d'investissement relatifs au traitement de l'eau, et ce, en limitant l'utilisation des produits chimiques coûteux, la consommation excessive de l'énergie et la production de déchets. «En automatisant aussi les processus de traitement et amoindrissant ainsi l'intervention humaine, ces deux technologies peuvent être utilisées pour produire de l'eau potable à partir de l'eau de mer ou usée.

C'est pour dire qu'elles peuvent offrir des opportunités importantes pour les start-up et les gestionnaires du secteur de l'eau», renchérit-il. Ces deux écoles, selon lui, seront d'un atout considérable pour toute la communauté universitaire et pour l'entrepreneuriat.

Dans la santé, détaille-t-il, la nanotechnologie peut aider au développement de nouveaux traitements pour les malades ou pour la détection précoce de maladies tandis que les systèmes autonomes peuvent contribuer à surveiller les signes vitaux des patients.

Dans l'énergie, poursuit-il, ces deux filières peuvent être utilisées pour améliorer l'efficacité des panneaux solaires, des batteries et des capteurs d'énergie et afin de contrôler et d'optimiser l'utilisation de l'énergie dans les bâtiments, les véhicules et les usines. «Dans l'électronique, les start-up peuvent développer des composants électroniques plus petits et plus puissants, tels que des puces de traitement ou des écrans flexibles et des process pour l'automatisation des processus de fabrication électronique.

Dans l'agriculture, ces deux filières participeront dans l'émergence d'engrais et de pesticides plus efficaces et respectueux de l'environnement et pour surveiller les cultures, les récoltes et les animaux d'élevage», ajoute-t-il.

L'avantage dans l'utilisation de ces deux technologies, conclut-il, c'est qu'elles permettent aux start-up d'innover plus rapidement tout en réduisant les coûts de production et en améliorant la qualité de leurs produits et services. «Cependant, l'utilisation de ces technologies pourrait revenir cher aux start-up», prévient-il.

■ **Farida Belkhiri**

Horizons

TAREK BENLATERÈCHE, expert en chimie inorganique et cristallographique

«Nous avons des compétences»

Entretien réalisé par F. Belkhiri

L'expert en chimie inorganique et cristallographique, Tarek Benlaterèche, assure, dans cet entretien, que les compétences nationales et celles de la diaspora peuvent être mobilisées pour se charger de la formation une fois les Ecoles supérieures de la nano, de la nanotechnologie et des systèmes autonomes créées.

Quel est l'intérêt d'enseigner la nano, la nanotechnologie et la technologie des systèmes autonomes ?

La nano est un préfixe qui signifie petit ou milliardième. En science et en technologie, il est utilisé pour décrire des structures, des matériaux à l'échelle du nanomètre, qui va généralement de 1 à 100 nanomètres. Pour ce qui est de la nanotechnologie, c'est la science et l'ingénierie des matériaux et des dispositifs qui fonctionnent à l'échelle nanométrique. Elles impliquent la manipulation et le contrôle de la matière à cette échelle. Elle offre la possibilité de créer de nouveaux matériaux aux propriétés uniques, de mettre au point de nouveaux traitements et diagnostics médicaux et d'améliorer de nombreux domaines scientifiques et technologiques. L'acquisition de ces nouvelles propriétés physico-chimiques ouvre ainsi un immense champ de recherches fondamentales et appliquées regroupées sous l'appellation de «nanosciences». L'un des principaux défis des nanotechnologies consiste à contrôler les propriétés des matériaux à l'échelle nanométrique, ce qui peut s'avérer difficile en raison des interactions complexes entre les atomes et les molécules. Cependant, les scientifiques et les ingénieurs développent de nouvelles techniques et de nouveaux outils pour synthétiser et manipuler les matériaux à l'échelle du nano. Quant à la technologie des systèmes autonomes, c'est l'étude de systèmes complexes, leur conception et leur optimisation afin d'en améliorer leurs performances et leur fiabilité.

Elle implique l'analyse des données, la modélisation et la simulation pour identifier les inefficacités et les blocages d'un système et développer des solutions pour l'améliorer. Elle peut être appliquée dans de nombreux domaines, dans les processus de fabrication, les réseaux de transport, les systèmes de communication et énergétiques. La nanotechnologie est un domaine en plein essor qui pourrait révolutionner de nombreux secteurs de la science et de la technologie. Par exemple, les nanoparticules peuvent être utilisées pour l'administration ciblée de médicaments, pour créer des matériaux plus résistants et plus légers, et pour développer de nouveaux types de capteurs et d'appareils électroniques. En outre, elles sont d'un apport important dans la durabilité énergétique et environnementale en développant, par exemple, des cellules solaires.

Ces deux technologies sont d'un apport important à l'industrie surtout…

Ces technologies sont des domaines interdisciplinaires qui s'appuient sur des connaissances issues d'un large éventail de disciplines scientifiques et d'ingénierie. Elles peuvent donc déboucher sur de nouvelles technologies et applications innovantes ainsi que sur de nouvelles industries et opportunités d'emploi et rendre le pays plus indépendant dans le secteur économique et technologique. Elles représentent aussi de grands avantages pour l'environnement, et ce, en contribuant à réduire la dépendance aux combustibles fossiles et les émissions de gaz à effet de serre.

Ces deux filières ne sont pas enseignées dans nos universités…

À ma connaissance, ces filières ne sont pas enseignées dans la majorité de nos institutions, bien que des chercheurs travaillent dans ces deux domaines dans des centres de recherche. Je pense que nous avons quand même les compétences nationales nécessaires pour encadrer ces deux écoles sans recourir à des formateurs étrangers, car un nombre important de chercheurs algériens ont bénéficié de stages de longue durée dans ces domaines au niveau de

grandes institutions étrangères. Sans oublier nos chercheurs dans la diaspora qui, à mon sens, n'hésiteront pas à donner un coup de main pour le lancement de ces écoles dans les plus brefs délais.

■ F. B.

البحث العلمي والتطوير التكنولوجي

الفجر

بهدف متابعة المشاريع المبتكرة للطلبة ومساعدتهم على تجسيدها

سهرات رمضانية علمية حول حاضنات الاعمال لطلبة الجامعات

■ اعلن الدكتور نذير عزيزي، مدير حاضنة الأعمال بجامعة قسنطينة عبد الحميد مهري 2 وعضو باللجنة الوزارية لمتابعة الإبتكار وريادة الأعمال، عن تنظيم السهرات الرمضانية العلمية حول حاضنات الأعمال المنظمة خلال شهر رمضان.

وفي تصريح له كشف عزيزي "انه جاءت فكرة هذه السهرات العلمية من طرف اللجنة الوطنية التنسيقية لمتابعة الإبتكار وريادة الأعمال الجامعية، وتمت برمجة عدة سهرات تحت تسمية سهرات start UP، مشيرا ان الهدف منها متابعة المشاريع المبتكرة للطلبة ومساعدتهم على تجسيدها.

واضاف ان هذه السهرات العلمية الرمضانية تنطلق من العاشرة ليلا و إلى غاية منتصف الليل، وهي سهرات إفتراضية تحتوي على أربعة محاور أو أربع ورشات، و هي ورشة كيفية إعداد العمل التجاري لتعريف الطالب بالسوق واهم الشرائح التي يتعامل معها، ورشة كيفية تسجيل في منصة start UP للحصول على علامة وسم مشروع مبتكر التي تمنحها وزارة المؤسسات الناشئة و إقتصاد المعرفة، اضافة الى ورشة حول كيفية إعداد نموذج أولي حول المشروع من خلال ورشة ينشطها أساتذة مختصين من الشرق الجزائري، في حين تتعلق الورشة الأخيرة بكيفية تسجيل إختراع من خلال مرافقة الطلبة من قبل خبراء و المركز الوطني للملكية الصناعية.

■ ح.ن

الشّعب

الباحثان مبرك ومهري يضعان "التّجارة الإلكترونية" تحت مجهر الدّرس

الآليـات القانونيـة لحمايـة البيانـات الرّقميـة

حدّد الباحثان عز الدين ميرك ومحمد أمين مهري من جامعة المدية، بالحلقة الثانية من هذا التقديم، مجموع التعاريف الخاصة بـ"التجارة الإلكترونية"، وعاد إلى تاريخ تعامل المشرّع الجزائري، والمشرّعين في العالم مع مختلف ما طرأ على الحياة من تغييرات استوجبت الإحاطة بالمخاطر المحتملة التي تواجه البيانات الرقمية، واليوم، نواصل تقديم مقال المجلة الجزائرية للدراسات القانونية والسياسية.

تقديم: توفيق العارف

الحلقة الثالثة

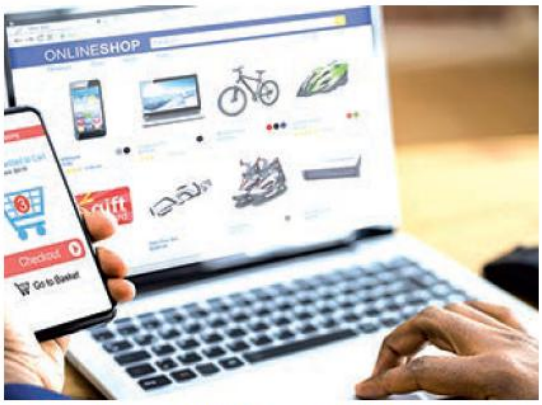

حين تعرّض الباحثان إلى الهيئات المكلفة بحماية البيانات الشخصية في البيئة الرقمية، لاحظا أنّ هذه الهيئات كرّست جهود التعاون الدولي في مجال حماية البيانات الرقمية ذات الطابع الشخصي، وعملت أداء الواجبات المنوطة بها وفقا لمبادئ الاتفاقيات الدولية المبرمة في ذات الشأن، وقالا إنّه تمّ إنشاء العديد من الأجهزة والهيئات الأمنية والإدارية الاستشارية والرقابية ذات الطابع الوقائي والردعي على المستويين الدولي والوطني، ذكرا منها مركز التبليغ عن الشكاوي الخاصة بجرائم الإنترنيت Internet_Crime_Complaint_Center..

هيئات مكافحة الجريمة الإلكترونية

يعد مركز التبليغ عن شكاوى الأشخاص المتضررين من الجرائم السيبرانية (3C)، هيئة إدارية ذات طابع رقابي، أنشئت بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 1998، نتيجة الارتفاع الكبير في نسبة الجرائم المعلوماتية التي مست مختلف المجالات الاقتصادية الاجتماعية، التجارية وغيرها، مع عدم وجود أيّة جهة يمكن المتضررين اللجوء إليها لتقديم شكاويهم آنذاك. يتشكّل المركز من أعضاء المكتب الفيدرالي للتحقيقات (FBI)، كما يستند في ممارسة مهامه على المكتب الأمريكي للتفتيش البريدي « Postal Inspection Service » المكلّف بالتحقيق والتحري في الجرائم الماسة بالمعطيات الشخصية للزبائن لدى البريد والاتصالات الإلكترونية.

أمّا الثانية فهي الوكالة الوطنية لأمن نظم المعلومات National Information Systems Security Ageny، وهي هيئة مختصة في أمن المعلومات ومراقبتها، كما تختص أيضاً في تصميم الشبكات الإلكترونية الخاصة والمحصنة من الاختراقات "VLAN"، "VPN" و"VSAT"، تمّ إنشاؤها بالولايات المتحدة الأمريكية سنة 2009، وألحقت بالأمانة العامة للدفاع والأمن القومي "SGDSN"، حيث تعتبر سلطة وطنية مكلّفة بمساعدة رئيس الوزراء فيما يتعلق بالأمن القومي ومكافحة الجرائم المعلوماتية العابرة للحدود، كما تعمل على تلبية حاجيات السلطات العامة في الدولة، المتعلقة بمكافحة جرائم المعلوماتية.

هيئات المكافحة الجزائرية

قال الباحثان مبرك ومهري إنّ المشرّع الجزائري أولى أهمية بالغة لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي، بما في ذلك البيانات الرقمية لعقود التجارة الإلكترونية من خلال إنشائه لأجهزة متخصصة في حماية الفضاءات الرقمية، تضم تشكيلة بشرية متكونة في أعلى المستويات، تشمل محقّقين وخبراء من نوع خاص تجتمع فيهم صفة الضبطية القضائية، بالإضافة إلى اكتسابهم للخبرة الواسعة في مجال النظم المعلوماتية وأمن البيانات الرقمية، تجلت هذه الأهمية في إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها بموجب القانون رقم 09-04، التي تعمل إلى جانب السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي التي تم إنشاؤها بموجب القانون رقم 18-07، بالإضافة إلى جهاز الشرطة القضائية الذي يعمل إلى جانب الوحدات التابعة لأسلاك الأمن الوطني، الدرك الوطني، دائرة الاستعلام، وكذا رجال القضاء.

1- الهيئة الوطنية للوقاية من الجرائم المتّصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها:

أنشئت هذه الهيئة الوطنية بموجب المادة 13 من القانون رقم 09-04، المتضمن للقواعد الخاصة للوقاية من الجرائم المتصلة بتكنولوجيا الإعلام والاتصال ومكافحتها باعتبارها سلطة إدارية مستقلة توضع لدى الوزير المكلف بالعدل، وتمارس مهامها تحت رقابة السلطة القضائية ممثلة في كل من وكيل الجمهورية قاضي التحقيق، غرفة الاتهام وقضاة الحكم.

أحال المشرّع تنظيم الهيئة وتحديد تشكيلتها وكيفية سيرها للتنظيم الصادر بموجب المرسوم الرئاسي رقم 15-261 24 ووفقا لأحكام قانون الإجراءات الجزائية، تضم الهيئة مديريات ومراكز وملحقات جهوية أمنية وتقنية مُشكّلة من قضاة وضباط وأعوان أمن من الشرطة القضائية، تابعين لمختلف مصالح الأمن، وتعمل الهيئة على تجميع وتسجيل وحفظ المعطيات الشخصية للأفراد وتحديد مصدرها ومسارها، من أجل استعمالها في الإجراءات القضائية المتبعة للكشف عن الجرائم المعلوماتية المنصوص عليها في قانون العقوبات.

2 - السّلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطّابع الشّخصي:

تضمّن نص المادة 22 من القانون رقم 18-07، إنشاء السلطة الوطنية لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي التي تعتبر سلطة إدارية مختصة، تتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي تخضع لرئيس الجمهورية، تتشكّل من 16 عضو طبقاً لنص المادة 23 طبقاً لنص المادة 25، تتمثل المهام الأساسية للهيئة فيما يلي:

- منح التراخيص وتلقّي التصريحات المتعلقة بمعالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- تقديم استشارات للأشخاص والكيانات التي تلجأ لمعالجة البيانات ذات الطابع الشخصي الترخيص بنقل المعطيات الشخصية نحو الخارج، وفق شروط منصوص عليها في القانون.
- تلقي الاحتجاجات والطعون والشكاوى بخصوص معالجة المعطيات وإعلام أصحابها.
- نشر التراخيص الممنوحة في السجل الوطني لحماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- تطوير علاقات التعاون مع الأجهزة والهيئات الأجنبية المماثلة مع مراعاة المعاملة بالمثل.
- إصدار عقوبات إدارية تأديبية وفقاً لأحكام هذا القانون.
- وضع معايير في مجال حماية المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- وضع قواعد السلوك والأخلاقيات التي تخضع لها معالجة المعطيات ذات الطابع الشخصي.
- المحافظة على الطابع السري لمعالجة البيانات الشخصية، لاسيما في عقود التجارة الإلكترونية.
- تقديم أي اقتراح من شأنه تحسين الإطار التشريعي والتنظيمي لمعالجة المعطيات الشخصية.

3- الوحدات التّابعة لسلك الأمن الوطني:

تتواجد على مستوى جهاز الأمن الوطني ثلاثة وحدات رئيسية مكلفة بالبحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية وهي كالتالي:

- المخبر المركزي للشرطة العلمية بالجزائر العاصمة.
- المخبر الجهوي للشرطة العلمية بقسنطينة.
- المخبر الجهوي للشرطة العلمية بوهران.

وفي سبيل تدعيم مصالح الشرطة القضائية، قامت المديرية العامة للأمن الوطني سنة 2010 بتأسيس ما يقارب 23 خلية استعلام لمكافحة الجريمة المعلوماتية على مستوى ولايات الوسط الشرق الغرب والجنوب، لتقوم فيما بعد بتعميم هذه الخلايا على جميع أنحاء الوطن ابتداءً من 2016.

الوحدات التابعة للقيادة العامة للدرك الوطني :

من بين أهم الوحدات التابعة للدرك الوطني، تلك المكلفة بالبحث والتحقيق في الجرائم المعلوماتية على المستوى المركزي، تذكر المعهد الوطني للأدلة الجنائية وعلم الإجرام، الكائن مقره بمدينة بوشاوي بالعاصمة، الذي تم إنشاؤه بموجب المرسوم الرئاسي رقم 04-83.28، يعتبر المعهد هيئة وطنية ذات طابع إداري، يتمتّع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي يوضع تحت وصاية وزير الدفاع الوطني، مكلف بالبحث والتحري عن الأدلة الجنائية التي تسمح بإدانة مرتكبي الجريمة، بناءً على طلب من القضاة والمحققين أو السلطات المؤهلة لذلك. إلى جانب ذلك، توجد عدة أجهزة أخرى تابعة للدرك الوطني نذكر منها:

- مركز الوقاية من جرائم الإعلام الآلي والجرائم المعلوماتية للدرك الوطني.
- مديرية الأمن العمومي والاستغلال.
- المصلحة المركزية للتحريات الجنائية.

بالإضافة إلى فصائل الأبحاث التابعة للدرك الوطني والمكلفة بالتحقيق في الجرائم المعلوماتية.

4 - الأجهزة القضائية المكلّفة بحماية البيانات الرّقمية في بيئة التّجارة الإلكترونية:

عكف المشرّع الجزائري منذ بداية المسار الإصلاح للعدالة، من خلال استحداث أقطاب جزائية ذات اختصاص إقليمي موسع، تم بموجب القانون رقم 04-14 المعدل والمتمم للأمر رقم 66-155، المتضمن لقانون الإجراءات الجزائية، أجاز خلاله المشرع الجزائري توسيع اختصاص بعض المحاكم ووكلاء الجمهورية وقضاة التحقيق في جرائم محددة على سبيل الحصر، توصف بأنها على درجة عالية من التعقيد.

- جرائم المخدرات، الجرائم المنظمة عبر الحدود الوطنية، الجرائم الماسة بأنظمة المعالجة الآلية للمعطيات، جريمة تبييض الأموال والإرهاب، الجرائم المتعلقة بالتشريع الخاص بالصرف.

في هذا الصدد، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 06-384، تمّ تمديد الاختصاص لأربعة محاكم موزعة عبر التراب الوطني كما يلي:

- محكمة سيدي امحمد بالعاصمة، يمتد الاختصاص الإقليمي لها وللمجالس القضائية التالية: الجزائر، الشلف، الأغواط، البليدة، تيزي وزو، الجلفة، المدية، المسيلة، بومرداس، تيبازة وعين الدفلى.

- محكمة قسنطينة: يمتد الاختصاص الإقليمي لها وللمجالس القضائية التالية: قسنطينة، أم البواقي، باتنة، بجاية، تبسة، جيجل، سطيف، سكيكدة، عنابة، قالمة، برج بوعريريج، الطارف، الوادي، خنشلة، سوق أهراس وميلة.

- محكمة ورقلة يمتد الاختصاص الإقليمي لها وللمجالس القضائية التالية ورقلة، أدرار، تمنراست، إليزي، بسكرة، الوادي وغرداية.

- محكمة وهران يمتد الاختصاص الإقليمي لها وللمجالس القضائية التالية: وهران، بشار، تلمسان، تيارت، تندوف، سعيدة، سيدي بلعباس، مستغانم معسكر، البيض، تيسمسيلت، النعامة، عين تموشنت وغليزان.

■ **ختاما**

على ضوء ما سبق، قال الباحثان مبرك ومهري أن التطورات الحاصلة في بيئة التجارة الإلكترونية، ترتّب عنها ارتفاعاً كبيراً في حجم البيانات الرقمية للمستهلكين الإلكترونيين، لاسيما في المقدين الأخيرين بسبب الإقبال الواسع على الأسواق الإلكترونية، وهذا الحجم الكبير للبيانات الرقمية المتداولة في بيئة التجارة الإلكترونية جعلها عرضة لاعتداءات إلكترونية متعددة وخطيرة تقتضي توافر آليات قانونية فعّاله لحمايتها من الجرائم السيبرانية المرتكبة ضدها، وهذا ما عكف المشرع الجزائري على تجسيده من خلال التعديل المرن للنصوص القانونية، ومواكبته للتطورات الحاصلة في بيئة التجارة الإلكترونية.

هذا التكريس التشريعي لحماية البيانات في بيئة التجارة الإلكترونية، تضمن عدة آليات وقائية وردعية، وإنشاء أجهزة مختصة في حماية المعطيات الشخصية، لمواكبة للتطورات التكنولوجية الحاصلة في البيئة الرقمية على المستويين الوطني والدولي، إلاّ أنّ الباحثان قدّرا أنّ هذه الآليات القانونية تبقى غير كافية، طبقاً لإحصائيات الجريمة الإلكترونية الواردة عن أجهزة الاستعلام الأمني، وكذا القضايا ذات الصلة المرفوعة أمام القضاء، التي تشهد ارتفاعاً في السنوات الأخيرة بالتالي، خاصة مع التطور اليومي للأدوات التكنولوجية، وعلى هذا، اقترح الباحثان عددا من التوصيات التي يريان أنّها يمكن أن تُسهم في تفعيل آليات الحماية القانونية للبيانات الرقمية في بيئة التجارة الإلكترونية من خلال التكييف الدقيق والمرن للنصوص القانونية المتعلقة بحماية البيانات الرقمية في شتى المجالات ومسايرتها للتطورات التكنولوجية الحاصلة فيها، حتى تكون كفيلة بتحقيق الأمن المعلوماتي للبيئة الرقمية، بما في ذلك بيئة التجارة الإلكترونية.

ثانياً: تعزيز الحماية القانونية للبيانات الرقمية بتحقيق تنمية بشرية ومادية في مجال المعلوماتية من خلال تحسين التعليم والتكوين في المجال التكنولوجي والذكاء الاصطناعي: فهذا تكفله الدولة بطاقاتها البشرية المكونة في أعلى المستويات العلمية والتكنولوجية، كما تعمل على تطوير منظومتها المعلوماتية بصناعة أجهزتها الإلكترونية محلياً وتطوير تقنياتها داخلياً بدل اللجوء إلى استيرادها من الخارج.

ثالثاً: تكريس مبادئ التعاون الدولي في مجال التجارة الإلكترونية، من أجل حماية البيانات الرقمية من مخاطر الجريمة الإلكترونية التي تمتد آثارها إلى خارج حدود الدولة، حيث تقتضي تضافر جميع الجهود الأمنية والقانونية والتقنية على المستويين الوطني والدولي.

رابعاً: تكثيف جهود التعاون العربي في مجال مكافحة الجرائم المعلوماتية، من خلال إبرام اتفاقيات إقليمية مشتركة لإنشاء أجهزة أمنية كفيلة بحماية البيئة الرقمية من مخاطر الجريمة الإلكترونية على غرار إنشاء جهاز الشرطة العربية (ARAPOLE)، بالإضافة إلى إنشاء معاهد متخصصة في التكوين والتطوير الأمن المعلومات، وبناء منظومات دفاعية للبيئة الرقمية خاصة منها بيئة التجارة الإلكترونية.

خامساً: اقترح الباحثان استحداث قسم خاص بالمنازعات الإلكترونية بتشكيلة جماعية مكونة من قضاة مختصين في مجال تكنولوجيا المعلومات، من خلال تكوينهم في ذات المجال؛ لتمكينهم من متابعة القضايا المتعلقة بالجرائم المعلوماتية بأنفسهم دون اللجوء إلى جهات أخرى لمسايرة حيثيات الوقائع المتعلقة بالقضايا المرفوعة أمامهم.

اتفاقيات الشراكة

الفجر

بإشراف جامعة محمد لمين دباغين

نحو عقد توأمة بين مدينتي سطيف وبلدية مأدبة الأردنية

■ احتضنت، جامعة "محمد لمين دباغين" سطيف2، لقاء عبر منصة التحاور جمع رئيس بلدية سطيف، حمزة بلعياط ، وعارف محمود الرواجيح رئيس بلدية مأدبة بالمملكة الأردنية.

اللقاء الذي جاء لتعبيد طريق عقد التوأمة بين المدينتين، تم التحضير له مسبقا من خلال ملف أعدته نيابة مديرية جامعة محمد لمين دباغين سطيف2 للعلاقات الخارجية، ومررته بعد لقاءات في إطار الشبكة العالمية للمدن الفسيفسائية والتي تترأسها مدينة جيرونا الإيطالية، حيث عززت الجامعة ووسعت علاقات التعاون العلمية في التاريخ والآثار وخاصة ما تعلق بالفسيفساء والمدن التي تتقاسم تقريبا نفس التاريخ والموروث المادي.

وبعد عدة لقاءات مع الطرف الايطالي وتقديم ملف شامل من طرف جامعة محمد لمين دباغين سطيف 2 حول الفيسفاء والآثار الموجودة بمدينة سطيف، وسعت الجامعة محور التعاون ليشمل مدينة مأدبة الاردنية والتي تعتبر عاصمة الفيسفاء وعاصمة الثقافة العربية لسنة 2022، وهي القاعدة التي إرتكز عليها آخر لقاء قبل يومين (03 افريل 2023) برئاسة جامعة سطيف2 عبر منصة التحاور عن بعد، وبحضور مدير الجامعة ونائبه المكلف بالعلاقات الخارجية والأمين العام للجامعة ورئيس بلدية سطيف ونائبه المكلف بالأنشطة الثقافية من الجانب الجزائري ورئيس بلدية مأدبة ونائبه المكلف بالعلاقات العامة من الجانب الأردني.

وقد تم خلال هذا اللقاء الإتفاق على ابرام توأمة بين بلديتي سطيف ومأدبة تشمل الجانب الثقافي والسياحي والعلمي وتشرف عليها جامعة محمد لمين دباغين سطيف2.

■ عيسى لصلج

الشركاء الاجتماعيين

(نقابات الأساتذة، والعمال، والجمعيات الطلابية)

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

أكد أن تعيينهم كوزراء أكبر اعتراف بمكانتهم في المجتمع

"الكناس" يدعو إلى دعم الأستاذ الجامعي ماديا لتقديم إنتاج علمي أكبر

● أغلب الأساتذة يتقاضون أجورا لا تزيد عن 80 ألف دينار

رشيدة دبوب

● يرى مجلس أساتذة التعليم العالي كناس . أن الأستاذ الجامعي بدأ يأخذ مكانته في المجتمع تدريجيا. بالنظر إلى السياسة الجديدة للدولة القائمة على تثمين جهوده وتكليفه بمهام مسؤولة وصلت إلى تعيين أساتذة جامعيين كوزراء. وهذا أكبر اعتراف. إلا أن المعضلة التي لا تزال تقلل من شأنه في كل مرة وتحجب هذه الإنجازات. هي وضعه المادي الذي وضعه في مكانة لا تليق به كونه لا يزال يتكئد مخلفات القدرة الشرائية التي حملته بكابد لتحسينها.

الأستاذ الجامعي هو صانع النخبة عبارة اختصر فيها المنسق الوطني لمجلس أساتذة التعليم العالي كناس عبد الحميط ميلاط الأهمية التي يكتسيها الأستاذ الجامعي داخل المجتمع، ويستعرض حسب تصريحاته لـ الخبر ، أن يكون في أعلى الهرم في عمال الوظيف العمومي. وهو المعمول به في كل الدول. وعلى رأسها الدول المتطورة التي تحترم العلم والعلماء. وحاملي الشهادات بمنحهم المكانة اللائقة بهم. إلا أنه بإسقاط المطلوب على الواقع يمكن الإجابة أن الأستاذ لم يأخذ مكانته المطلوبة في المجتمع.

فإن نظرنا، حسبه، للجانب السياسي، نستشعر المكانة لأنه يكفي حسب ميلاط أنه بعد انتخابات 12 ديسمبر 2019 أول حكومة ترأسها أستاذ جامعي المتمثل في شخص عبد العزيز جراد الذي كان في الجامعة، ونفس التوجه في تعيين عدد من الوزراء، وهذا دليل على الأهمية التي توليها النظرة السياسية الجديدة في تسيير البلاد، وهم يدافعون على مواصلة هذا النهج وتعزيزه وتمكين الأساتذة في كل المراحل من تقلد المسؤوليات وإعطاء أرائهم التي أثبتت أهميتها ودورها في تقديم الحلول للأزمات ووضع استراتيجيات للتنمية.

إلا أنه في المقابل عندما نلتفت إلى الوضع المادي للأستاذ الجامعي. لا نجد هذه الأهمية المشار إليها مجسدة على أرض الواقع. فالأستاذ الجامعي الحامل لأعلى الشهادات عند التحاقه بمقاعد الجامعة كموظر، يتلقى راتبا لا يزيد عن 50 ألف دينار. وأغلب الأساتذة هم أساتذة مساعدين يتقاضون أجورا لا تزيد عن 80 ألف دينار مع الأخذ بسنوات العمل في الحسبان. فهذا ظلم كبير في حق الأستاذ وإجحاف بحقه. مع العلم، يضيف ممثل الكناس، أن الأجور المذكورة لا يستغلها الأستاذ في وجهة واحدة فحسب، لأن الأغلبية يلجأون إلى الإيجار، مما يجعل الراتب غير كاف لتغطية كل متطلباتهم كرب أسرة، ليصل في أحيان كثيرة وضعه المادي إلى أقل من الطبقة المتوسطة، وهو الوضع الذي ساهم تدني القدرة الشرائية في تدهوره، مما يبعد الأستاذ تدريجيا عن تركيزه في عمله كأستاذ مؤطر للأجيال وأيضا يحول دون تفرغه للإنتاج العلمي.

ومع كل هذا، يضيف عبد الحفيظ ميلاط، يأملون أن تحمل مزايا القانون الأساسي للأستاذ الجامعي والنظام التعويضي الجديد، له بشائر في الأفق، من خلال المنح الجديدة التي ستحسّن وضعية الأستاذ، في انتظار قرارات أخرى من الدولة بتثمين دوره حتى يكون في مستوى تحديات الدولة، في المقابل على الأستاذ الجامعي أن يجتهد أكثر خاصة وأن روح المبادرة بيده في حل القضايا، وإبداء آرائه تزامنا مع الانفتاح المسجل الذي جعل منه طرفا مهما في البلاتوهات والتدخلات الإعلامية التي يقدم فيها آراءه التي تحمل حلول لعدة قضايا عالقة، يضيف منسق الكناس.

ر . د

تحدّث عن دوره الإيجابي والفعّال في الحياة العامة

عمارنة: "ساهمنا بقوة في مراجعة القانون الأساسي للأستاذ بما يضمن مكانته"

● ثمّن مسعود عمارنة، الأمين العام للاتحادية الوطنية للتعليم العالي، ما وصفه المسعى الإيجابي الذي تكرّسه الدولة الجزائرية من أجل رفع القدرة الشرائية وتحسين معيشة المواطنين بشكل عام، وبشكل خاص، للأستاذ الجامعي، ومن جهة أخرى ثمّن ما وصفه الدور الإيجابي والفعال للأستاذ الجامعي في مجال المبادرة بخدمة المجتمع واقتراح الحلول والآليات.

اعتبر عمارنة أن مراجعة القانون الأساسي الذي كان للاتحادية فيه الحضور الأقوى، هي أحد الورشات الهامة التي تعكس الإرادة الحقيقية للدولة لإرساء ما يكفل متطلبات الارتقاء بمرفق التعليم العالي والتكفل الجيّد بشريحة الأساتذة الباحثين مهنيا واجتماعيا من أجل الاستعداد الأمثل إزاء الرهانات المرفوعة.

وأضاف ذات المتحدث، أن ما ركّزت عليه الاتحادية من اقتراحات في نطاق مطلب الحقوق المالية للأستاذ الباحث، والتي عرفت استجابة إيجابية من الوصاية، على إصلاح شبكة مرتبات الأساتذة الباحثين على نحو يضمن تكييفها مع تحولات القدرة الشرائية، ويجسّد جاذبيتها وكفايتها في ضمان الكرامة الوظيفية للأستاذ الباحث والمكانة الاجتماعية الموافقة لتأهيله العلمي استجابة لهذا الغرض، مسؤولية الأستاذ الجامعي في رسم استراتيجيات الجامعة وأهدافها الكبيرة. قال عمارنة إن الجامعة هي فضاء للمبادرات بالنسبة للأستاذ والحيز الأمثل للأنشطة والمساهمات التي تخدم مرفق التعليم العالي وتخدم محيط الجامعة والمجتمع. فمهمة الأستاذ الجامعي لا تتوقف على التدريس فحسب، بل تتعدى ذلك إلى كون الأستاذ معني بأدوار مختلفة في الفضاء العلمي والبحثي ويقع على عاتقه مسؤولية الانخراط في استراتيجيات الجامعة وأهدافها الكبيرة من أجل العصرنة والارتقاء بالبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.

وقال عمارنة إن الأستاذ الجامعي حلقة هامة في الديناميكية التي تشهدها الجامعة، وهي ديناميكية ذات بعد تطويري تندمج فيها كل الجهود وتنفتح على كل المبادرات التي تخدم الأهداف التي تنشدها الجامعة وكل الأطر مفتوحة على مستوى هيئات الجامعة وفضاءاتها أمام مبادراته على الصعيد البيداغوجي أو العلمي والبحثي وعلى صعيد ربط الجامعة بمحيطها السوسيواقتصادي، وكل الفرص متاحة والأبواب مفتوحة أمامه من أجل أن يكون فاعلا في مشهد التطوير ورقي الجامعة وازدهارها.

الأساتذة يشاركون في طرح الاقتراحات والحلول

-قال عمارنة إن الحديث عن فكرة المبادرة للأستاذ الجامعي، فإنه في سياق المسعى التشاركي الذي يكرسه القطاع، فالأساتذة يشاركون في طرح الاقتراحات والحلول، سواء بشكل مباشر أو من خلال ممثليهم، والاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي كممثل فعلي وأساسي هي نموذج لذلك.

وأضاف أمين عام اتحادية التعليم العالي، أنه يجب التنويه في أن الاتحادية حريصة على المشاركة الفاعلة في كل الملفات التي يعكف عليها القطاع، لا سيما ما تعلّق باستراتيجيات عصرنة القطاع وتحفيز الرقمنة وثقافة المقاولاتية وتجديد الأطر القانونية لصالح الارتقاء بالجامعة وتحقيق الجودة والحكامة، وكل الملفات ذات الصلة بالاهتمامات الراهنة للقطاع أو الملفات ذات الصلة بتنمية ورقي المجتمع بصفة عامة، إضافة إلى مساهماتها واقتراحاتها في المجال البيداغوجي والتكويني، فالاتحادية عبر فروعها المتواجدة في المؤسسات الجامعية والبحثية، لطالما كانت المنبر المفتوح لنقل صوت الأساتذة ورصد مقترحاتهم بشكل فعال في كل الملفات.

هذا جزء مما ساهم به الأستاذ الجامعي

كشف عمارنة أن مشاركة الأساتذة كانت قوية وبارزة مكنت من حصر المقترحات التي تساهم إيجابا في راهن الجامعة، من ذلك على سبيل المثال، تظافر المقترحات المساندة لمسعى القطاع في تشجيع تعليم اللغات الأجنبية وعلى رأسها اللغة الإنجليزية كونها رافدا مهما للتمكين لاقتصاد المعرفة وولوج عالم الابتكار والذكاء الاصطناعي، واعتبارها كذلك وسيلة هامة من وسائل الانفتاح على لغات الآخر كأساس للتقدم والرقي.

وكذلك تثمين دور حاضنات الأعمال على مستوى مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي وكذلك المساهمة من أجل التفتح الأكبر للمؤسسة الجامعية والبحثية على محيطها المحلي والإقليمي والدولي، الشيء الذي يسمح بمزيد من فرص الابتكار والإبداع القائم على الحاجة المحلية التي تجعل من المشاريع المنبثقة عنها ذات ميزة تنافسية وتعزز من فرص النجاح. هذا بالإضافة إلى المقترحات والرؤى الإيجابية بخصوص دعم استراتيجية الرقمنة لمواكبة التغيرات والارتقاء بالحوكمة وكذلك تطوير المرئية، فضلا عن أهمية ضرورة توجيه المؤسسات الجامعية والبحثية نحو إرساء العلاقة مع المحيط السوسيو-اقتصادي والتكوين الخلاق للقيمة المضافة، إضافة أيضا إلى المساهمة في الإصلاحات الجامعية التي يعرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

ع. موساوي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

أكثر من 63 ألف أستاذ جامعي لتأطير قرابة 2 مليون طالب

● بلغ عدد الأساتذة الجامعيين، حسب الأرقام التي استقتها "الخبر" من وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، 63 ألف و285 أستاذ جامعي، من بينهم 47 بالمئة في الصنف العالي أي في رتبة أستاذ محاضر صنف "أ" وأستاذ بروفيسور يؤطره أكثر من مليون و700 طالب عبر 114 مؤسسة جامعية ما بين جامعات ومراكز جامعية ومدارس عليا.

يصنّف الأساتذة في رتب مساعد "ب" كانطلاقة للتوظيف في قطاع التعليم العالي للتدريس، وهي الرتبة الأيلة للزوال لأنها مرتبطة بالنظام الكلاسيكي عندما كان شرط التوظيف الحصول على الماجستير والتسجيل في الدكتوراه ورتبة أستاذ مساعد "أ" المعمول بها حاليا، كانطلاقة للتوظيف بحصول المعني على الدكتوراه، ينم ترقيته إلى أستاذ محاضر "ب" بعد تثبيته في منصبه، مع ضرورة تكوينه قبل ذلك.

ويستفيد بعد سنتين أو أكثر حسب التخصصات إلى رتبة أستاذ محاضر "أ" التي يدخل فيها أيضا الإنتاج العلمي للمعني من بحوث علمية ونشر مقالات ومشاركة في تظاهرات علمية ...إلخ، إضافة إلى سنوات تدريسه، ويترقى بعدها إلى رتبة أستاذ تعليم عالي المعروفة برتبة بروفسور، مع العلم أن هناك دورتان في السنة من أجل الترقية إلى رتبة أستاذ محاضر "أ" ورتبة بروفيسور.

رشيدة دبوب

الخبر
EL KHABAR

أجرة زهيدة، اعتراف اجتماعي مبهم وحرية مبادرة محدودة

بحث في فائدة "الأستاذ الجامعي"!

● تنطبق عليه مقولة "يا المزوق من برا واش حالك من داخل" ● الأستاذ الجامعي مهمش ومحروم من ثقافة المبادرة ● أغلب الأساتذة لا تتعدى أجورهم 80 ألف دينار

يبقى الأستاذ الجامعي، أهم الفاعلين في العملية التعليمية والشخصية الرئيسية ضمن المشهد التعليمي، ونظرا لمكانته سواء في محيطه التعليمي أو في المجتمع، فكثيرا ما ينظر إليه كنموذج للعلم والكفاءة والقدوة. وقصد التقرب من هذه الشخصية ومعرفة واقعها انطلاقا من التطرق للوضعين المهني والاجتماعي وانعكاساتها على جودة مردوده المهني، ارتأت "الخبر" العودة إلى وضعية ومكانة الأستاذ الجامعي بالجزائر. من خلال تقصي آراء أساتذة جامعيين ومجلس أساتذة التعليم العالي والاتحادية الوطنية للتعليم العالي، والعودة إلى الكثير من التفاصيل التي تصبّ في مجملها بأن الأستاذ الجامعي يحتاج إلى بيئة خاصة للإنتاج والتحصيل العلمي والبحثي، وأن ظروف كثيرة حالت دون ظهوره ككفاءة داخل مجتمعه.

ع.موساوي / رشيدة. د / رزيقة. أ/ مسعودة. ب

محروم من أمنه الوظيفي والاجتماعي براتب غير كاف

تشكلت صورة نمطية لدى المجتمع في أن مهنة الأستاذ الجامعي مريحة. وأنه يعيش وضعا اجتماعيا متميزا عن باقي نظرائه الموظفين: راتب مريح، ساعات عمل قليلة ومكانة اجتماعية. ولكن عند الغوص فيما يعانيه، نجد أنه أول من ينطبق عليه المثل الشعبي "يا المزوق من برا، واش حالك من داخل". فالأستاذ الذي لا يزال محصورا في بوتقة مشاكل، هي عدم توفير أمن وظيفي وحرمان من الأمن الاجتماعي. كيف له أن يساهم في اقتراح حلول أو الظهور ككفاءة داخل مجتمعه.

الأستاذ محسود عن راتب لا يتمتع به

قلة هم من يعلمون أن راتب حارس أمن أو رئيس مصلحة في مؤسسة سونلغاز أو سوناطراك، قد يعادل راتب أستاذ جامعي بولايات الشمال. هذا إذا استثنينا ولايات الجنوب، أين يكون الراتب مجزيا. لكن ما يدفعه الأستاذ في سبيل تمويض ما حرمته منه الطبيعة والمناخ، يجد نفسه في مثل درجة زميله بولايات الشمال.

فلا يزال مطلب إعادة النظر في راتب الأستاذ الجامعي، متكرر كل سنة إلى أن تحوّل إلى مسلسل مقل، خاصة في ظل تعقيدات المجتمع الاقتصادية والاجتماعية وزيادة تكاليف الحياة، فضلا عن النفقات التي بات الأستاذ ملزما في دفعها، على غرار رسوم المشاركة في المؤتمرات والندوات أو نشر مقالات علمية.

وفي هذا الإطار، يتكرر المطلب بمراجعة النقطة الاستدلالية وتحيين المنح، وهي أمور يجري الحديث على أنها حظيت بموافقة رسمية في انتظار البرمان وهو صدور القوانين التي تنظم ذلك.

وظائف ومهام دون مقابل يؤديها الأستاذ الجامعي

كثيرة هي الوظائف والأدوار التي يؤديها الأستاذ الجامعي ولا يتلقى عنها تعويضا أو مكافآت، فراتب الأستاذ الجامعي في الجزائر قد يكون الوحيد الذي يحسب على راتب ثابت.

فلعد الساعة لم يعتمد نظام حساب راتب منمّيز يرتبط بالأنشطة والمنتوج العلمي، أين يتمّ المنتوج العلمي بناء على شبكة تنقيط، كل نقطة يقابلها مبلغ مالي غير خاضع للاقتطاعات، وهو مطلب لطالما شددت عليه نقابات الأساتذة وفي مقدمتها الاتحادية الوطنية للتعليم العالي والبحث العلمي.

كما أن هناك الكثير من المنح المعطلة، على غرار تثمين منحة بعض المناصب الوظيفية والهيكلية أو تخصيص منح لرؤساء الفرق البحثية، مدراء المخابر ورؤساء تحرير المجلات أو عضويات الهيئات العلمية أو المجالس التأديبية وغيرها فهذه مهام يؤديها الأستاذ الجامعي مجانا ودون مقابل، ويبقى الاستثناء لدى بعض الجامعات، لا تتجاوز عدد أصابع اليد، ممن تقدّم مقابل لهذه الوظائف عن طريق احتساب ساعات إضافية تصب للأستاذ في نهاية فصل دراسي.

لا يزال الأستاذ الجامعي لم يحقق أمنه الوظيفي. فشريحة من الأساتذة لا تزال تعاني في صمت في الحصول على مقاييس في تخصصه بسبب هيمنة بعض الأساتذة عليها منذ سنوات، وهو ما يشكل صعوبة للأستاذ في إعداد مطبوعات في تخصصه لوجود شرط قانوني بضرورة تدريس المقياس محل المطبوعة.

فئات كثيرة من الأساتذة ممنوع عليها ممارسة نشاط مربح

في كثير من الدول يسمح للأستاذ بممارسة نشاط مربح، وتحصل الجامعة على نصيب إن كان الأمر يتعلق بتقديم خدمة تؤدى بوسائلها كالمخابر مثل تقديم استشارات أو حلول، وهو نظام أثبت نجاعته، حيث ساهم في تطوير ملكات الأستاذ الجامعي، من خلال عرض خبراته ليس تنظيرا فقط بل عمليا، كما أن الجامعات استفادت من مداخيل إضافية قد تصل لمبالغ طائلة إذا ما تعلق الأمر بتقديم استشارة في إطار تحكيم تجاري دولي أو تقديم حلول تقنية للمصانع ومؤسسات الإنتاج الكبرى.

وهذا المقترح يعدّ سهلا ويمكن الجزائر اعتماده، أي بالاعتراف بحق الأستاذ الباحث ممارسة نشاط مربح يرتبط ارتباطا مباشرا بمؤهله العلمي "تخصصه" على أن تحدّد كيفيات تطبيق هذه المادة بموجب التنظيم.

وعليه فيمكن تقديم الاستشارات والقيام بالدراسات، مثل: العيادات القانونية ومكاتب المراجعة، الهندسة، الزراعة، الحاسوبية، الفلاحة... إلخ، حيث تكون الاستشارات أو الدراسات تحت إشراف المخابر البحثية وإدارة الكلية.

وهذا يتأتى عن طريق إنشاء هيئة تضم ممثلين مختصين عن المخبر والكلية، حيث يرتكز هذا النشاط على نظام التمويل الذاتي، ولا يعتمد على موارد الكلية أو الجامعة. كما يمكن فتح المجال أمام المخابر البحثية للمشاركة في الدراسات التقنية والفنية الخاصة بمؤسسات التعليم العالي، بحيث يكون لها امتياز التقدم عن الغير لترشيد النفقات وفي كل الحالات المذكورة أعلاه يتم تحديد نسبة العائدات المالية للأساتذة الباحثين المشاركين وتلك المتعلقة بالمخابر البحثية.

تقنين الإيفاد لدولة أجنبية معطل وممنوع قانونا ولكنه مفعل واقعا

من المقترحات التي لم تعتمد بعد في الجزائر، فكرة تقنين الإيفاد لدولة أجنبية لمدة محددة، وهذا لتمكين الأستاذ الباحث من التعليم، التكوين والبحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي الأجنبية لمدة محددة، ومن شأن هذا المقترح المساهمة في تطوير وصقل ملكات الأستاذ الجامعي وضمان مسايرته للتطورات البحثية العالمية المتقدمة التي تعرفها بعض الجامعات الأجنبية، حيث يبقى الأستاذ محتفظا بوظيفته ويعود لها بعد انتهاء فترة الإيفاد، ويمكن هنا تعويضه بصيغ تعاقد بالآلاف من حملة الدكتوراه البطالين، وبنظرة مادية قد تسهم فترة الإيفاد في تحصيل الأستاذ عن مداخيل تساهم في تحقيق أمنه الاجتماعي وفي مقدمته بناء مسكن.

وتجدر الإشارة إلى أن هذا النظام معطل بل وممنوع قانونا، حيث يصنّف ضمن الأمور الممنوعة قانونا، كونه يتعلق بازدواجية وظيفة، ولكن الواقع يظهر أن الأساتذة يلجأون إلى تقديم طلبات الإحالة على الاستيداع لفترة طويلة، وفي نفس الوقت يتعاقدون مع جامعات أجنبية.

"حرية المبادرة" أو "المكانة الاجتماعية" يسمع عنها ولا يعرفها

كثيرا ما يتداول أن الأستاذ الجامعي له حرية المبادرة والمساهمة، واقتراح آليات حلول للمشاكل التي يعاني منها المجتمع في مختلف النواحي، ولكن الواقع يفنّد هذا الادعاء لعدة أسباب تتعلق بما يعانيه داخل أسوار الجامعة أو خارجها، وهي نفسها الأسباب التي تحرم الأستاذ من أن يتحوّل إلى كفاءة، فبدل أن يشغل نفسه بالبحث العلمي وتطوير قدراته الأكاديمية، نجده يصارع مشاكل اجتماعية ومهنية حرمته من أمنه الاجتماعي أو الوظيفي.

إعادة الاعتبار للأستاذ الجامعي تتأتى بتحقيق أمن وظيفي

لا يزال الأستاذ الجامعي لم يحقق أمنه الوظيفي، فشريحة من الأساتذة لا تزال تعاني في صمت في الحصول على مقاييس في تخصصه بسبب هيمنة بعض الأساتذة عليها منذ سنوات، وهو ما يشكل صعوبة للأستاذ في إعداد مطبوعات في تخصصه لوجود شرط قانوني بضرورة تدريس المقياس محل المطبوعة. كما أن معاناة الأستاذ في بعض الحالات مع بعض زملائه الإداريين الذين يقومون بتصرفات تؤثر على المردود العلمي للباحث وللجامعة، على حد سواء، وهذا لغياب نصوص قانونية واضحة ورادعة.

بل إن الأستاذ الجامعي يجد صعوبة في ممارسة الأستاذ مهامه بسبب غياب تطبيق المراسيم والقرارات الوزارية، وهو ما يؤثر سلبا على مردوده العلمي والبيداغوجي.

وللحرمان من الأمن الاجتماعي نصيب في حياته

من الأمور التي يمكن القول إنها حرمت الأستاذ الجامعي من صناعة اسم له داخل المجتمع كـ"كفاءة"، هي أن الرجل غارق في المشاكل الاجتماعية وفي مقدمتها الحرمان من السكن، فكيف يمكن للأستاذ أن يبدع أو يقدّم اقتراحاته وهو غير مؤمّن اجتماعيا، بل ونجد أن أساتذة قضوا سنوات في جامعاتهم دون أن يقدّموا شيئا للمجتمع، وبمجرد انتقالهم إلى الخارج حازوا على مكانة علمية مرموقة، بل وتقلدوا مناصب تعدّ حلما بعيد المنال.

فلعد كتابة هذه الأسطر، يوجد غياب أي امتياز أو أولوية في السكن للأستاذ الجامعي مقررة بموجب تشريعات ومراسيم الأمر الذي ترتّب عنه عدم تمكن غالبية الأساتذة من الحصول على سكنات وظيفية لضرورة الخدمة، على الرغم من أن عددا كبيرا منهم يوظّف في جامعة تبعد مئات الكيلومترات عن مقر عائلاتهم، الأمر الذي يدفع بهم إلى تأجير سكنات بمبالغ باهضة، هذا إن لم ينته بهم المطاف في الإقامات الجامعية مع طلبة يدرّسونهم في ظروف أكثر ما يقال عنها إنها كارثية، وهو ما يوصلنا إلى استنتاج أن الأستاذ الجامعي ليس له أي اعتبار أو قيمة مهما كنت مؤهلاته وشهاداته.

تغييب الأستاذ الجامعي عن هيئات اقتراح الحلول وتقديم المبادرات

عانى الأستاذ الجامعي في الجزائر من تهميش ومنع من عضوية الكثير من الهيئات التي تقدّم اقتراحات أو حلول، فالأحزاب آخر من تفكّر فيه لعضوية المجالس المنتخبة وهو الأستاذ الجامعي، على الرغم من أن هذا الحصار بات تخفت حدته بعد أن صارت رئاسة الجمهورية وبعض الدوائر الوزارية تعيّن نخب جامعية ضمن هيئات استشارية أو إدارية تابعة لها، كما أن بعض الأحزاب بدورها خصصت للأستاذ مكانة ضمن قوائم مترشحيها للمجالس المحلية أو الوطنية، ولكن بنسبة تكاد تكون منعدمة.

وهنا يتحدد أول التهميش الذي يعاني منه الأستاذ الجامعي، فالفضاء الذي يفترض ويجب أن تقدّم فيه عصارة خبراته، هو ممنوع عليه التواجد فيه.

ع. موساوي

الخبر
EL KHABAR
الصدق والمصداقية

"الخبر" تنقل يوميات الأستاذ الجامعي

دكاترة يعجزون عن حل معادلة نهاية الشهر

• الأساتذة الذين يعيشون في راحة نسبية لا يتجاوزون 10 بالمائة • دكاترة فضلوا ممارسة مهن حرة على التعليم

يستيقظ الدكتور والأستاذ الجامعي شاذلي سعدودي يوميا في الساعة الخامسة والنصف صباحا، يلملم أوراقه وملفاته ليضعها في حقيبته اليدوية ثم يخرج من منزله الكائن في مدينة الأربعاء ليركب سيارته القديمة وهو يفكر في الزحمة المرورية وفي مضمون المحاضرة التي سيلقيها لأبنائه الطلبة بجامعة المدية.. يصلي الفجر في محطة البليدة، يرتشف فنجان قهوة على عجل ليواصل طريقه الشاق، وبعد انتهاء العمل في الساعة الرابعة تكون العودة إلى البيت بنفس الطريقة... ذلك جزء من يوميات الأستاذ الجامعي يجسد أحد مظاهر المعاناة، فيتحول بمجرد خروجه من الحرم الجامعي من باحث عن المعرفة إلى باحث عن لقمة العيش.

رزيقة أدرغال

● لا تختلف يوميات الأستاذ الجامعي عن المواطن العادي الذي يظن من دون دراية أنه يعيش حياة راقية وله راتب محترم وأن عدد ساعات عمله قليلة، لكن الحقيقة غير ذلك، فهو لا يملك سكنا ولا سيارة ولا أجرا يعمي كرامته، بل وينتظر في طوابير طويلة لاقتناء مواد تموينية أساسية في مقدمتها السلع المدعومة كالحليب والسميد، كما أن هناك أساتذة يتنقلون مئات الكيلومترات بين الولايات ويبيتون في دور الشباب أو فنادق ذات خدمات سيئة، كما يمكن أن يجتمع مجموعة من الأساتذة في تأجير شقة يستغلونها في أيام عملهم ويسافرون إلى عائلاتهم كل أسبوع أو كل خمسة عشر يوما، وبالتالي عوض أن يفكر الأستاذ في البحث العلمي وتطوير كفاءاته يبحث عن كيفية تحسين ظروفه المعيشية.

"سيارتي لها 10 سنوات..."

وفي السياق، قال أستاذ الأدب العربي بجامعة يحيى فارس بالمدية، شاذلي سعدودي، إن الأستاذ الجامعي يعيش في بيئته الاجتماعية كغيره من الناس يصيبه ما يصيبهم ويسره ما يسرهم ويضره ما يضرهم.

وتوقف محدثنا عند الراتب الشهري بالقول: "يمكن أن نعتبر راتب الأستاذ الجامعي محترما مقارنة ببعض الوظائف الأخرى باستثناء الوظائف السامية التي يفترض أن يكون الأستاذ الجامعي منها، علما أن الراتب المحترم نسبيا ابتداء من رتبة أستاذ محاضر "أ" في الدرجة الخامسة على الأقل هو ما ينبغي أن يتقاضاه أي موظف لأنه يوفر له في الحقيقة الغذاء والدواء في الحالة العادية، ويكون أحسن حالا إذا كانت له سيارة يتنقل بها إلى عمله ويقضي بها حاجياته خاصة خارج المدن الكبرى، حيث تردي وسائل النقل والمواصلات أو انعدامها.

وحتى الذي يملك سيارة اليوم ليست جديدة مقارنة بعشر سنوات من قبل، ما يجعله يواجه مشاكل الأعطال المتكررة لسيارته. أما الأستاذ الذي في الدرجات الأقل فلا يمكنه شراء سيارة، فأنا مثلا سيارتي لها 10 سنوات ولا أستطيع تغييرها".

وفي الوقت الذي يطالب الأستاذ بالانخراط في مساعي تحسين المنظومة التعليمية وتطويرها للأفضل، أصبح الشغل الشاغل للأساتذة الجامعيين توفير السكن. وحول هذه النقطة، أوضح الأستاذ سعدودي: "استفدت من سكن وظيفي واسع والحمد لله، لكن وبعد قرابة

20 سنة من العمل لم تحصل الجامعة إلا على برنامج سكني وحيد فيه 180 سكن، وبالمناسبة الأستاذ الذي استفاد من سكن وظيفي كما هو معلوم لدى كل الناس لا يمكنه استغلاله دون مصاريف إضافية لتأهيله وأحيانا باهظة، وماذا بعد التقاعد أو إذا توفاه الله؟.. هذه التساؤلات تحطم نفسية الأستاذ وتأثر على مردوده العملي والبحثي، أما من لا يملك سكنا فمتاعبه أضعاف مضاعفة، كراء وتنقل من سكن لآخر، وبالنسبة للذين يتنقلون من ولاية إلى أخرى الأمر أشق، وعليه فالذين يعيشون في راحة نسبية لا يتجاوزون 10٪ من الأساتذة".

"الأستاذ لا يستطيع حتى تجديد حاسوبه"

السيارة هي الأخرى حلم يصعب على الأستاذ الجامعي تحقيقه رغم أنها ضرورية في وقتنا ما عدا في المدن الكبرى وتحديدا على خطوط الترامواي وبعض الأحياء الراقية ووسط المدينة فقط، حيث يشترح الدكتور ذلك بمثال تقريبي: "كما تعلمون سعر السيارات كما أعلن عنه مؤخرا ليس أقل من 300 مليون وهي غير متاحة، ولو نأخذ صنف الأستاذ الذي يتقاضى 10 ملايين سنتيم فيفترض أن يوفر نصف راتبه أي 5 ملايين لاقتناء سيارة جديدة ويلزمه 60 شهرا ليوفر مبلغ 300 مليون، أي 5 سنوات يعيش بالتقطير، فلا يحسُن به أن يمرض لا هو ولا عائلته، وينسى المطلة... هذا غير معقول، والأمر من المستحيلات بالنسبة للأستاذ الذي يتقاضى 5 ملايين سنتيم".

أما عن ظروف العمل، يواصل سعدودي، فهي متغيرة من جامعة إلى أخرى ومن مدينة إلى أخرى وحسب الوضعية الاجتماعية للأستاذ الذي له متطلبات كبيرة بالنظر إلى وظيفته وما ينبغي أن يكون عليه، فكيف نتصور أن من يكوّن الأجيال ويطور الإنسان لا يستطيع تطوير نفسه ولا يوفر لنفسه ما يحتاجه؟ إذا كان الأستاذ لا يستطيع تجديد حاسوبه الذي يعمل به ويبحث به ولا يوفره لأبنائه كيف نطالبه بما ليس في طاقته؟ هل يعقل مثلا ألا يستطيع أستاذ قضى حياته في التعليم والتكوين ويبلغ رتبة بروفيسور أداء فريضة الحج، ومع ذلك فالأساتذة الذين يعبون وظيفتهم ومقتنعون برسالتهم في تحد دائم؟".

لذلك، فالأستاذ الجامعي لا يجب مقارنته بباقي الوظائف الأخرى لأنه مدرّس وباحث ويفترض أن يقضي أغلب وقته في البحث وليس في الجري وراء متطلبات العيش، فهو ببساطة يصنع المعرفة ولا يلقنها فقط.

"المجتمع يرى أننا لا نقدم قيمة مضافة"

يشاطره الرأي الدكتور ميلود بوعزدية، أستاذ علم الاجتماع بجامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف، قائلا: "حياة الأستاذ الجامعي لا تختلف كثيرا عن المواطن العادي، فما يتأثر به هذا الأخير يتأثر به الأستاذ الجامعي الذي يعيش حياة اجتماعية عامة في مستواها وحواراتها وجدالها داخل الأسواق والمقاهي، وبالتالي فهو يحتاج إلى بيئة متميزة تسمح له بإثراء معارفه عن طريق الاحتكاك بالنخبة والمطالعة".

ويستطرد الدكتور أن الأستاذ الجامعي بثقافته داخل الحرم الجامعي أما خارجه فيلبس ثقافة وأفكار المواطن العادي ويمارسها في يومياته، سواء داخل الأسواق أو في المقاهي، في الوقت الذي يفترض أن يقوم بحل المشاكل والظواهر السلبية في المجتمع، لأنه للأسف جزء من هذا الواقع المفروض عليه وليس من اختياراته. ووفق محدثنا فإن المجتمع ينظر للأستاذ الجامعي على أنه لا يقدم قيمة مضافة، وهو ربما يحتاج إلى كل أصناف الحرف والمهن ولا يحتاج لهذا الأستاذ الذي يحلم بالعيش في بيئة أفضل لأن عقله يحتاج إلى البحث العلمي.

وهي وجهة نظر أيضا نائب عميد كلية علوم الإعلام والاتصال جامعة الجزائر3، الدكتور والأستاذ محمد أحمد الطيب، الذي يرى أن الجانب المادي للأستاذ الجامعي لا يحفزه على البحث العلمي، مشيرا إلى أنه يعاني نفس مشاكل المواطن العادي، الأمر الذي دفع الكثير من زملائه إلى ممارسة المهن الحرة غير التعليم الذي يبقى خيارا وتضحية.

ر. أ

النشاطات والندوات العلمية

الشعب
ech-chaab

يناقش أطر الحوار بين العلم و الفلسفة

البيوطيقا موضوع ملتقى وطني بقالمة ماي المقبل

ينظّم قسم الفلسفة بجامعة 8 ماي 1945 قالمة، بمساهمة مخبر الفلسفة والدراسات الإنسانية والاجتماعية ومشكلات الإعلام والاتصال، وبالتنسيق مع الجمعية الجزائرية للدراسات الفلسفية، ملتقى وطنيا بعنوان "البيوطيقا حوار جديد بين العلم والفلسفة" يوم08 ماي القادم، بمشاركة باحثين ومختصين من مختلف جامعات الوطن.

حبيبة غريب

جاءت فكرة الملتقى حسب ما نشرته الهيئة العلمية للإجابة لدراسة إشكالية "ما هي المبررات الإبستمية والمنطقية للربط بين الحدين البيو والإيطيقا؟ وهل الممارسة العلمية في مجالي البيولوجيا والطب ذات طابع علماني محض، أم ينبغي أن تخضع للإلزام الخلقي؟"، والمراد من التظاهرة الفكرية أيضا تبيان "هل بمقدور البيوطيقا تقديم حلول ناجعة للأزمات الراهنة بحثا عن التخفيف من درجة قلق الإنسان وتوجسه من المستقبل؟ وهل بإمكان الضوابط الأخلاقية أن تغيّر بالفعل اجراءات البحث على الصعيدين المنهجي والعلمي؟".

ومن أهداف الملتقي حسب ذات المصدر "الاطلاع على تحولات العالم الجذرية في وقتنا الراهن، فيما يخص علاقة البيوطيقا بالعلم والتقنية والسياسة، التعرف على البيوطيقا كمرجعية فلسفية نقدية لمواجهة التحديات التي نجمت عن الثورة البيولوجية المعاصرة، وآثارها العميقة في جميع المجالات، إعادة الوصال بين نتائج العلوم والخطاب الفلسفي النقدي، إلى جانب تشجيع البحث الفلسفي المثمر والمبدع في هذا المجال، مع إتاحة الفرصة لجميع الطلبة من أجل التحضير للمسابقات مستقبلا".

ويدور النقاش حول عدة محاور منها "البيوطيقا مداخل مفهومية وتأسيسية، البيوطيقا وسلطة التقنية وتنافر القيم، محور الثورة البيولوجية والإنسان ما بعد الإنسانية، البيئة وأخلاق الأرض من العقد الاجتماعي إلى العقد الطبيعي، البيوطيقا من الحق في الحياة إلى الحق في الموت ومن السؤال الميتافيزيقي إلى البيوطيقا"، إلى جانب محاور "من فلسفة العلوم إلى البيوطيقا، الثورة البيولوجية ورهانات البيوطيقا، مجالات البيوتكنولوجيا، البيوطيقا في الوعي العربي والإسلامي المعاصر، ومن البيوطيقا إلى الميتا بيوطيقا".

للإشارة، ظهرت البيوطيقا كمصطلح جديد تم نحته وتداوله منذ نهاية القرن الماضي في الفكر العلمي والفلسفي، كحقل معرفي يشير إلى مبحث يقع في ملتقى طرق فعاليات إنسانية عدة مع جملة القضايا التي يثيرها النقاش في المسألة الأخلاقية داخل العلم نفسه (البيوطب)، معبرا في ذات الوقت عن أزمة عميقة في الوعي الأخلاقي الغربي المعاصر، خصوصا بعدما فك ذلك الارتباط في العقل الغربي بين إرادة الفعل أي الأخلاق وإرادة المعرفة أي العلم، ليطرح بحث جديد وتفكير مستحدث مشترك بين مجالات عدة، تنهض بالأساس من تداخل فروع العلوم البيوطبية والبيوتكنولوجية، وكل ما له صلة بفروع التقدم التقني علمي، وميادين البحوث الأخلاقية والفلسفية والدينية والقانونية.

وتتضمن شروط المشاركة في الملتقى بالنسبة للباحثين والمحاضرين "أن يتّسم البحث بالعمق والأصالة والمنهجية العلمية والرجوع إلى المصادر الأصلية، أن يكون صحيح اللغة، سليم الأسلوب واضح الدلالة، وأن يلتزم الباحث فيه بموضوعات المشروع ومحاوره"، "ولابد أن يكون البحث جديداً غير منشور سابقا، كما يجب على الباحث كتابة الملخص باللغة الانجليزية أو بالفرنسية، إضافة إلى اللغة العربية، كما ترسل البحوث المشاركة مع البيانات الشخصية على البريد الإلكتروني للملتقى ph @gmail.com24bioi في حين حدد آخر أجل لاستقبال البحوث في 25 أفريل الجاري، على أن يتم الرد على المداخلات المقبولة يوم 28 أفريل".

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

"تجليات شهر رمضان في الفنون" بجامعة وهران

دعوة للتكوين وتحسين البرامج التلفزيونية

إختُتمت بجامعة وهران، أول أمس، فعاليات ملتقى "تجليات شهر رمضان في الفنون"، الذي قدّم فيه المشاركون طيلة يومين، محاضرات في شتى الفنون، إضافة إلى الورشات العلمية، والمناقشات المفتوحة التي طرحت رؤى مختلفة.

مريم - ن

برنامج "سمحولي يا رمضان"

صاحبة برنامج "ياسين سيجيدي"

نظمت هذا اللقاء العلمي "الأكاديمية الوهرانية للدراسات العلمية والتفاعل الثقافي" بالتنسيق مع "مخبر اللهجات ومعالجة الكلام" بجامعة وهران1، برئاسة الأستاذة الدكتورة سعاد بسناسي.

وشهد حضورا نوعيا من ثلاث عشرة جامعة جزائرية بإحدى وعشرين مداخلة لأساتذة ودكاترة وطلبة دكتوراه، تم تقديمها خلال ثلاث جلسات علمية، متبوعة بمناقشات وافية.

وأشارت رئيسة الملتقى الدكتورة سعاد بسناسي، إلى أن اختيار هذه التيمة لتكون موضوعا لملتقى وطني، جاء انطلاقا من أن رمضان شهر الروحانيات بامتياز؛ فهو الأغنى روحيا وفنيا، وهو إضافة إلى القيم الدينية التي يتشجع الناس على تثمينها والتأكيد على ممارستها خلاله، فإنه تتبدى من خلاله الكثير من المظاهر الاجتماعية والإنسانية التي يمارسها الناس في ما يؤدونه من طقوس يومية. وتظهر من خلال الفنون المختلفة برؤى متنوعة سينمائيا وتلفيزيونيا وتشكيليا، وكذا في الابتهالات والمدائح الدينية وغيرها، ولهذا كان من الجيد التباحث حول تمظهرات هذا الشهر الفضيل في الفنون المختلفة، ومناقشة مختلف الرؤى والاتجاهات التي تتعلق بهذا الموضوع من باب البحث في القضايا اليومية والمعيشية للإنسان الجزائري، والتطلع لتثمين الجيد فيها، والدعوة لإعادة النظر، وتحسين السيئ منها.

واشتمل الملتقى على المحاور الأربعة التالية، ابتداء بـ«حضور شهر رمضان وطقوسه في مختلف الفنون (سينما، وتلفزيون، ومسرح، ورسم وفنون تشكيلية- إلخ)، ثم محور خاص بـ«فنون التلاوة القرآنيّة والشعائر في شهر رمضان"، وبعدها محور "التغني بشهر رمضان في الأناشيد الدينية والابتهالات والأغاني من مختلف الطبوع (الغناء الشعبي، والحوزي، والأندلسي)، وصولا إلى المحور النهائي المعنون بـ«بين الفقه والأعمال الفنية خلال شهر رمضان: حدود التقبّل وأسباب الرفض".

واختُتم الملتقى بمجموعة من التوصيات التي تَقدم بها المشاركون؛ من أهمها تقديم الإبداع الفني المحلي على التقليد الأجنبي، وإعادة النظر في مختلف برامج التلفزيون الجزائري؛ من خلال فرض رقابة صارمة قبلية وبعدية، تساهم في بث النافع وتغييب الضار، وأن تعمل الجامعة الجزائرية على توجيه اهتمام الباحثين والطلبة نحو إنتاج البرامج الهادفة الموجهة للطفل، خاصة في شهر رمضان. وهو مشروع قال عنه الناقد المسرحي والأستاذ الجامعي الدكتور ياسين سليماني لـ "المساء"، أنه مبدئيا يعمل عليه مع طلبته في الدكتوراه، مضيفا: "لعلنا نتمكن من عمل متميز في مستقبل الأيام"، علما أن الدكتور سليماني أصدر، مؤخرا، كتابه بعنوان "الفن وإشكالات الراهن" (الهوية، الجائحة، الذكاء الاصطناعي)، الذي أكد فيه أنه لا يمكن أن تكون حياة إنسانية إلا بالفن، ولا تعبير حقيقي يشتمل على القيمة والجمال إلا بالفن. كما صدر لياسين سليماني العديد من الكتب، وهي "سؤال الدراما: من أنطولوجيا الفعل إلى إستيطيقا التلقي"، و«خطوط غير مستقيمة: مقاربات في الأدب والفن والناس"، وغيرهما من الكتب.

للإشارة، فقد أوصى الملتقى، أيضا، بنشر ثقافة تلقي اللوحة الفنية الخطية؛ من خلال التعريف بتاريخ الخط، ومدارسه، وأصوله، وضوابطه، ومصطلحاته ومفاهيمه، وارتقاء بالذائقة البصرية للمتلقي؛ حتى يتمكن من حل شفرات اللوحة، وسبر أغوارها، والمرور إلى الدلالات العميقة للوحة الفنية؛ حتى لا يكون تلقّيه مجرد تأمل انطباعي أصمّ، وإدراج الخط العربي ضمن مناهج اللغة العربية باحتساب علامات خاصة به؛ تعزيزا لمهارة الكتابة عند المتمدرسين، وحفاظا على قيمة الخط العربي.

وهناك أيضا طرح مبادرات ومسابقات نوعية، إلى جانب إنشاء مراكز متخصصة لتعليم فنون الخط العربي؛ لترقية خطوط الطلاب، وتنمية مهاراتهم التواصلية، وتشجيع الباحثين على تقديم أعمال فنية تمثل وتبرز فضائل هذا الشهر؛ من خلال تقديم دورات وتكوينات خلال الشهر المبارك، وكذا الاطلاع على قدرات ومواهب الفنانين والخطاطين وتشجيعها.

وفي كلمتها الختامية عبّرت رئيسة الملتقى عن الاستمرار في دعم مثل هذه التظاهرات الهادفة إلى فتح الآفاق للباحثين؛ لطرح المزيد من القضايا الهامة، آملة أن يكون الملتقى القادم دوليا، خاصة بعد إبداء كثير من الباحثين رغبتهم في المشاركة في هذه الفعاليات.